



مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية العدد الثالث - سبتمبر 2017

مجلة علمية محكمة

E.mail: journalmiu@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَنْبَلُوتَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ

الصَّابِرِينَ (155) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (156)

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿

البقرة آتي 154 - 156

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية والتطبيقية

وتصدر باللغتين العربية والانجليزية

حائزة على ترقيم المركز الدولي الموحد للدوريات (ISSN (2519-6286

رئيس التحرير

د. عبد الكريم عبد الله بالقاسم

هيئة التحرير

أ. أحمد مفتاح الصيد.

أ. أمينة محمد بشير المغربي.

د. بثينة فضيل بوخطوة.

د. فهمي إبراهيم الحداد.

د. ماشاءالله عثمان الزوي.

❖ الهيئة الإدارية :-

وليد عبدالله الخليفة.

❖ إعداد فني :- هنيذا عمر الطشاني.

❖ مدقق لغوي د. أحمد مصباح اسحيم.

الهيئة الاستشارية

- الدكتور إبراهيم رستم (علوم هندسية)
- الدكتور إدريس عبد السلام اشتيوي (محاسبة)
- الدكتور بوبكر فرج شريعة (محاسبة)
- الدكتور رمضان ألمجرب (لغة انجليزية)
- الدكتور سالم محمد الأوجلي (قانون جنائي)
- الدكتور صبري جبران الكرغلي (تسويق)
- الأستاذ عبدالله علي الرحيبي (آثار و تاريخ قديم)
- الدكتور عبدالكريم جويلي عبد العالى (مناهج تربوية)
- الدكتور عبد المطلوب أطبولي (لغة عربية)
- الدكتور عبدالناصر عزالدين بوخشيم (إقتصاد)
- الدكتور عبد الناصر يوسف الزوكي (علوم طبية)
- الدكتور عمر إبراهيم العفاس (علوم سياسية)
- الدكتور فؤاد حمدي بن طاهر (آثار و تاريخ قديم)
- الدكتور فيصل سالم الكيخيا (تسويق)
- الدكتور محمد إبراهيم حماد (محاسبة)
- الدكتور موسي مسعود أرحومة (قانون)
- الدكتور ناصر فرج بن حسونه (إدارة)
- الدكتور نجيب المحجوب أَلحصادي (فلسفة علم و منطق)
- الدكتور يوسف حامد الشين (فلسفة)

- والمجلة لها حرية التقييم عند مستشار آخر إذا كان البحث لا يقع مجاله تحت التخصصات المذكورة.

شروط النشر في مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

1. ألا يقل البحث عن عشر ورقات، و ألا يزيد عن عشرين ورقة فلكاب A4، على أن يكون الخط (نوع العربي التقليدي. Simplified و حجمه 14).
2. أن يرسل البحث إلكترونياً، و يشترط أن يكون مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) و أن يكون الخط بالعربية (Simplified) مقاسه 14، على أن يكون تباعد الأسطر بقياس سطر واحد و بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى و الأسفل و من اليمين (2.5 سم (ومن اليسار 2) سم . (و يخطر الباحث باستلام بحثه في حينه)، أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكتب بخط نوع (Time New Roman).
3. تقبل البحوث باللغة العربية في العموم والإنجليزية تاليفاً أو ترجمة، وأن يقدم الباحث لها ملخصاً بالعربية على أن لا يقل عن مئة وخمسين كلمة .
4. ألا يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجالات الوطنية أو غيرها أو مستلاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان آخر في وسيلة نشر أخرى .
5. يراعى في البحث الشكلية الفنية والمنهجية، وتوثيق المصادر والمراجع، وتدوين التواريخ، ومقابلة الأسماء بالحرف اللاتيني. والتنصيص على النصوص وغيرها .
6. يراعى في أسلوب كتابة الهوامش و عرض المراجع كتابة اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحقق، الطبعة، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، رقم الجزء و الصفحة في الهوامش و قائمة المراجع العربية و الإنجليزية ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلة بالخط المحبر .
7. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه إن كان مقبولاً للنشر أو قابلاً للتعديل بعد التقييم.
8. لا تقدم المجلة شهادة أو إفادة (مقبول للنشر) ما لم يكن قد قرر نشره فعلياً أو نشر.
9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. أن يتضمن البحث اسم الباحث، وتخصصه، و مجال عمله و الهاتف، و البريد الإلكتروني إن وجد، و إن تعدد الباحثون فيكتفي بأحدهم.
11. يحق للباحث نسخة من العدد المنشور فيها بحثه إن كانت المجلة ورقية، و إذا كانت إلكترونية يحق له سحب ذلك من موقع الجامعة المنشورة عليه بعد إشعاره بصدور العدد، فإن لم يتمكن فيمكن حينئذ إرسال نسخة علي بريده الإلكتروني أو الفايبر إن كان له ذلك.
12. بعد إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه له للتصحيح أو الإضافة أو التعديل، أن يقوم الباحث بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته النهائية علي قرص مدمج CD يدوياً أو إرساله علي بريد المجلة أو علي بريد المندوبين.
13. تنبيه على الباحث الذين يستعملون بعض الاقتباسات من (النت) بطريقة القص، أن يعيدوا طباعتها في بحوثهم لعدم تكيفها فنياً في إخراج المجلة .

14. يدفع الراغب في نشر بحثه مبدئياً مبلغاً قدره (50) ديناراً ليبيا إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (50) دولاراً أمريكياً إذا كان الباحث من خارج ليبيا، ويتم المبلغ إلى (200) ديناراً أو (200) دولاراً حين يقرر البحث بدرجة مقبول للنشر بدون تعديل، أو مقبول للنشر مع التعديل .

بريد المجلة : journal@miu.edu.ly

أسرة هيئة التحرير

محتويات العدد

الصفحة	الموضوع
1	كلمة العدد
2	العلاقة بين عجز الموازنة، و عرض النقود و التضخم" حالة ليبيا (1980-2005) ، دراسة تحليلية قياسية د. أحمد علي الحوتة
15	دراسة أثر استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي، على جودة التقارير المالية "دراسة ميدانية" د. خالد محمد رحيل سالم
40	أهمية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية بالمصارف التجارية الليبية" دراسة ميدانية على مدراء الإدارات العامة بالمنطقة الشرقية" د. عادل عطية عبد الستار العبيدي ، د. أحمد علي فرج الكاديكي
65	محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية" دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2000-2010 م أ. محمد الطيب موسى - أ. نبيل امجعيد الشريف
104	سيمائية العنوان في الشعر الليبي الحديث (إبراهيم الهوني أنموذجا) د. نجية معيتيق الطيرة
135	إشكالية الزمان في الفكر الإنساني " رؤية فلسفية مغايرة لإمكانية تفسير مفهوم الزمن" د. إبراهيم حسين إبراهيم الشريف
149	Profile of Nutritional Rickets among Libyan children in Benghazi Dr. Lubna Jamal Abdelmalek

بنغازي - الكيش - الطريق الدائري الأول (شارع النهر) قرب عيادة (الأم الحنون)

هواتف 0919002933-0919002934 تلفون + فاكس 0612221157

www.miu.edu.ly الموقع : info @miu.edu.ly - البريد الإلكتروني

كلمة العدد

مع إطلالة عددنا الثالث المنجز بما عاهدت المجلة نفسها عليه، من الحرص و الدقة و تنوع موضوعاتها، فهي تفتح آفاق البحث في رحاب المعرفة أمام الراغبين في النشر على صفحاتها دون انتقاء أو إقصاء، لذا فهي مبهجة مع توالي وصول الموضوعات للنشر لعددنا الرابع، و هذا إن دل على شيء فهو دليل الاستحسان و الثقة في المكانة التي بدأت تحتلها مجلتنا رغم حداثة سننها، لاسيما و أنها قد تحصلت على رقم المركز الدولي للدوريات المحكمة (ISSN)، و أخذت مكانها بين المجلات المحكمة الجامعية الليبية، و تعمل على حيازة مكانة و ترتيب لها بين المجلات المحكمة العربية.

كيف لا و هي لسان حال جامعة البحر المتوسط الدولية و فرعها بإسطنبول، العلمية المستقلة بتوجهاتها، التي في هذا الصيف 2017 تشعل شعثها الثانية و لا أقول تطفئها، حيث تحصلت من المركز الوطني لضمان الجودة على الاعتماد، و على شهادة أفضل مؤسسة علمية عليا على مستوى الأداء التعليمي و التنظيمي، و طبعت كتبا علمية منهجية بلغت تسعة كتب في تخصصات مختلفة، و تشترك بها في معرض الكتاب، و تؤسس لها مركزا علميا للتدريب و الاستشارات، و تقيم اتفاقيات تعاون مع جامعات عربية عريقة أبرزها الأكاديمية العربية للدراسات المتطورة و التعليم المستمر للدراسات العليا و الدنيا و التدريب، لتشارك في المحافل الثقافية و المؤتمرات العلمية، و توسع أفق مجالها المدني الاجتماعي فتنشئ مؤسسة النماء الخيرية المعتمدة برقم (1/248) التي تهتم بالمناحي العلمية.

و بهذا القبس من الفيض، و بحمد الله و توفيقه أصبحت تحتل في النفوس مكانة، و من التقدير موضعاً محموداً لتطلعها للأفضل و الأكمل.

و كذلك فإن مجلتنا لا ترتقي أو تتقدم إلا بمساهماتكم العلمية التي نضعها موضع التقدير و الثناء.

و إلى اللقاء

رئيس التحرير

محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**”دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من“****2000-2010 م****أ. محمد الطيب موسى – أ. نبيل امجيد الشريف- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي****الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية، و قياس أثر هذه المحددات على الربحية، لوضع الحلول المناسبة بشأنها، و الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف على تطوير أدائها المصرفي، و لدراسة هذه المشكلة تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، و ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على محددات الربحية في المصارف التجارية بصفة عامة.
 2. تكوين الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework) من خلال الاعتماد على أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية بصفة عامة.
 3. دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية الليبية للتعرف على المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية الليبية بصورة خاصة، أي بمعنى آخر صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية).
- و قد تم تحديد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية، و الحصول على البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية، و التقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الزمنية "2000 – 2010".

و اقتصرت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف التجارية ذات الملكية العامة و هي: (مصرف التجاري الوطني، و مصرف الوحدة) بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية، و ذلك من الفترة من "2000-2010" لغرض معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، في ظل قانون المصارف و النقد و الائتمان رقم (1) لسنة 1993.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن محددات الدراسة تؤثر على الربحية، و على كفاءة أداء المصارف التجارية، فمثلاً وضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة، وتأقي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأنه كلما كبر حجم المصرف واتسعت دائرة نشاطه كلما أدى ذلك إلى تحقيق بعض الوفرة الاقتصادية، التي

تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة، وكذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها، وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الحجم والربحية، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري والمصارف مجتمعة، مما يدل ذلك على انخفاض كفاءة إدارات المصارف في استغلال الأموال المستثمرة، وعدم وجود فرص استثمار حقيقية في بعض المجالات.

كما كان من أهم توصياتها، التركيز على تطوير التكنولوجيا المصرفية، لرفع كفاءة عمليات التشغيل و تحسين الإنتاجية، و تحسين مستوى و سرعة تقديم الخدمة للعملاء، لزيادة الأرباح و أيضاً التركيز على فخامة المباني لجلب عملاء و مستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

أولاً: خطة ومنهجية الدراسة

1- المقدمة

تميزت اقتصاديات كثير من دول العالم في الآونة الأخيرة ببروز الأنشطة الخدمية، باعتبارها أداة محركة لعملية التنمية الاقتصادية، فظهرت عدة قطاعات كالسياحة والمؤسسات المصرفية والمالية، التي لعبت دوراً بارزاً في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فلا غرابة إذا قلنا بأن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل:- هونج كونج يتكون أساساً من أرباح المؤسسات المصرفية والمالية ذات القدرة التنافسية العالية في أدائها الوظيفي وتجاوزها للدور التقليدي المقتصر على الوساطة المالية (مسعود، 2002).

كما تميز الاقتصاد الليبي أيضاً خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي بنجاحات بارزة والعديد من التطورات السريعة والمتلاحقة، نحو تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والإسهام في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع القطاع العام، حيث قامت المصارف العامة في ليبيا بدور مهم في هذه التنمية من خلال جذب وتعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشروعات العملاقة والمساهمة في البنية الأساسية (الكيلاي، 2004).

2- الدراسات السابقة :-

يوجد العديد من أدبيات البحث المرتبطة بموضوع محددات ربحية المصارف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال:- هناك دراسات اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية وحقوق أصحاب المشروع وهناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين ربحية المصارف التجارية والهيكلة المالي، ودراسات أخرى اهتمت بدراسة محددات ربحية المصارف التجارية سواء أكانت محددات داخلية أم خارجية؟

و قد هدفت دراسة (1989Bourke) إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في اثنتي عشرة دولة في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية، هذه العناصر اعتبرت داخلية وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يأتي: (نسب رأس المال، والسيولة، وسعر الفائدة، وتمركز الودائع) وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين نسب رأس المال والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية ما بين نسب السيولة والربحية، ووجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية، وكذلك أيضاً وجود علاقة إيجابية ما بين نسب تمركز الودائع والربحية.

أما دراسة (1995, Berger) فقد هدفت إلى فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989) واستخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، وقد قام أيضاً بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (1990-1992) وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

- وجود علاقة موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989).

- وجود علاقة سالبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990-1992).

ومن خلال هاتين النتيجةين توصل الباحث إلى صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل (Optimal Level) في حين أن هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل .

بينما دراسة الراشدان، (1999م) هدفت إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن السياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالإضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية لها دور كبير في انخفاض توظيفات تلك المصارف، على الرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف، حيث إن زيادة استخدام الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، والسبب في ذلك عدم مقدرة المصارف التجارية الأردنية على توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفاً جداً، وذلك بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وكذلك أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الأردنية كان ضعيفاً جداً، وذلك بسبب ارتفاع كفاية رأس المال، أما بالنسبة للسيولة النقدية فلم يكن لها تأثير إيجابي أو سلبي على ربحية هذه المصارف التجارية، كما أوضحت الدراسة أن لحجم المصرف تأثيراً كبيراً على ربحية المصارف التجارية.

أما دراسة (صيام و خريوش 2002م): فقد هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية، وذلك عن الفترة 1991-2000م وتحليلها إحصائياً، حيث

تم دراسة سلوك المتغير وحجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول ونسبة المديونية، ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، وعمر البنك لتحقيق ذلك بناءً على نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها :- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل الآتية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة وإجمالي الأصول وعمر البنك من جهة أخرى، ووجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.

3- مشكلة الدراسة :-

تتميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال بثلاثة أهداف رئيسية تتهدي بها إدارات المصارف التجارية في تشكيل السياسات الخاصة بها، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، حيث يتمثل الهدف الأول في تعظيم الربحية في الأجل الطويل، وهو ما يستهدفه الملاك بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفها المديرون ويتحققان من خلال التشريعات وتوجيهات المصرف المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حافة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود وليست هدفاً، مقارنة بهدف الربحية (هندي، 2000) أما هدف الربحية فيتحقق من خلال كفاءة الأداء وجودة الخدمات المصرفية، فبمجرد أن تقدم المصارف التجارية نتائج كفاءتها في شكل تقارير مالية يمكن للباحث في مجال المصارف أن يحدد العوامل التي أثرت في هذه النتائج (الملكية، و الموقع، والتخصص، والهيكلة الصناعي، وبيئة الاقتصاد الكلي). ونظراً لأهمية تحديد العوامل التي أثرت في كفاءة أداء المصارف التجارية، قامت العديد من الدراسات المختلفة في دول العالم منذ عدة عقود بدراسة وتحليل محددات أداء المصرف التجاري، وذلك باستخدام نموذج اقتصادي وحيد المعادلة يتم فيه إدراج المحددات المحتملة على أنها مؤشرات لتدني الربحية في المصارف التجارية (Sologoub, 2006)، حيث توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن نسبة كفاية رأس المال، والمصاريف العامة، ونوعية القروض، ومخاطر هامش الفائدة، وتكلفة الودائع، وتركيبية وحجم الأصول، لديها تأثيرات جوهرية وذات دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية، كما لم تقدم نتائج البحوث الميدانية السابقة أي دليل قاطع عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات المالية للمصارف التجارية. وعلى الرغم من أن المصارف التجارية الليبية تعاني من تدني رؤوس أموالها مقارنة بإجمالي الأصول وتدني أرباحها السنوية (الكيلاي، 2004)، فلم تتعرض الدراسات السابقة على حد علم الباحثان إلى تحديد المحددات التي أدت إلى تدني الأرباح السنوية للمصارف التجارية الليبية، بعد دراسة الأدب المتعلق بموضوع محددات الربحية في المصارف التجارية واستعراض الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج، نجد أن هذه النتائج قد تختلف من دولة إلى أخرى، إذ منها ما أظهرته الدراسات السابقة بأنه محدد هام ومنها ما هو غير مهم أو قليل الأهمية في تفسير التغير في ربحية المصارف، فالنظم المصرفية حول العالم تختلف إلى حد كبير في الحجم والعمل، و تعمل في بيئات اقتصادية مختلفة وتشريعات قانونية مختلفة، ولهذا لا يتوقع بأن تكون النتائج التجريبية نفسها بين البلدان.

لذلك تبلور لدى الباحثين السؤال الرئيسي الآتي:-

" ما هي محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية؟"

وسيتم الإجابة عن السؤال الرئيسي السابق ذكره من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:-

- 1- هل مخاطر رأس المال تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 2- هل مخاطر هامش الفائدة تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 3- هل تكلفة الودائع تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 4- هل نوعية القروض تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 5- هل الرفاعة المالية تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 6- هل حجم وتركيب الأصول تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟
- 7- هل النشاطات خارج الميزانية العمومية و تحد من ربحية المصارف التجارية الليبية؟

4- أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:-

- (1) التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية .
- (2) تفسير سلوك محددات الربحية، و ما لها من أثر على ربحية المصارف التجارية الليبية، مما يمكن تلك المصارف من إدارة أموالها بصورة أفضل، تعتمد على تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف.
- (3) الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

أهمية الدراسة :-

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة وذلك للأسباب الآتية :-

- 1- قلة الأبحاث في مجال دراسة محددات الربحية المصارف التجارية على حد علم الباحثين، وتوجيه اهتمام الباحثين للقيام بالأبحاث والدراسات ذات الصلة.
- 2- إن المصارف التجارية بحاجة إلى التعرف على محددات الربحية التي تساعد في تطوير أدائها بأسلوب يمكنها من تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية، والرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف التجارية.
- 3- تلبية حاجة العديد من فئات المجتمع إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية، كون الربحية دليلا على كفاءة إدارة المصرف ومؤشرا إيجابيا للعملاء، وموضع ثقة للجهات الرسمية.

5- فرضيات الدراسة :-

- بناء على ما ورد في مقدمة الدراسة والسؤال الرئيسي المطروح في مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:-
- الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و الربحية.
- الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وبين الربحية.
- الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وبين الربحية.
- الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض و الربحية.
- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال و الربحية.
- الفرضية السادسة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و الربحية.
- الفرضية السابعة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة و الربحية.
- الفرضية الثامنة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و الربحية.
- الفرضية التاسعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية العمومية و الربحية.

6- منهجية الدراسة:-**أ- منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة :-**

نظراً لكون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين عدة متغيرات فسوف يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، و قد اتبعت الدراسة هذا المنهج من خلال إتباع الخطوات التالية:-

1. مراجعة أدبيات الدراسة، للتعرف على محددات الربحية في المصارف التجارية بصفة عامة.
2. تكوين الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework) من خلال الاعتماد على أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر سلبيا على ربحية المصارف التجارية بصفة عامة.
3. دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية في الدولة الليبية، أي بمعنى آخر صيغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية).
4. استخدام المصادر المتاحة مثل القوائم المالية كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، و تصنيفها و تبويبها و تحليلها و صيغة النتائج (الاستنتاجات العملية).

ب- مجتمع الدراسة وعينها :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة وذات الملكية الخاصة و هي كما يلي:-

" مصرف الوحدة، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، و مصرف السرايا، ومصرف المتوسط، والمصرف المتحد، ومصرف التجاري العربي، والمصارف المملوكة للقطاع الخاص (مصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف الوفاء، ومصرف الواحة هذا مملوك لمصرف الساحل والصحراء).

أما عينة الدراسة:-

تتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة، و نظرا لصعوبة تبني أسلوب المسح الشامل لكل مفردات المجتمع، فقد اقتصرت الدراسة على مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني، لتمييزهما بالانتشار الجغرافي بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية ذي الملكية الخاصة لتمييز نشاطه، وقد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول علي البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة.

ج- وسائل جمع البيانات :-

تم جمع البيانات من المصادر المتاحة مثل القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية (مجتمع الدراسة)، كذلك التقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من (2000م-2010م).

د- معالجة البيانات وتحليلها :-

تم معالجة البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) في اختيار فرضيات الدراسة وذلك من خلال التركيز على ما يأتي :-

تحليل التباين :- وذلك للتأكد من وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.

تحليل الانحدار المتعدد:- وذلك باستخدام أسلوب (Step Wise Regression) وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا على ظاهرة الدراسة.

معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation):- وذلك للتعرف على اتجاه العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

حدود و نطاق الدراسة:-

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية من المصارف التجارية ذات الملكية العامة و هي:- (المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة) بالإضافة إلى مصرف التجارة و التنمية، و ذلك عن الفترة من (2000 - 2010)، لغرض معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، و ذلك في ظل قانون المصارف و النقد و الائتمان (1) لسنة 1993.

7- متغيرات الدراسة :-

للقيام بهذه الدراسة يتطلب الأمر تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وعند تحديد هذه المتغيرات يتم مراعاة أن تكون ملائمة للغرض المطلوب تحديده (محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية).

أولا المتغير التابع : ويتمثل هذا المتغير في ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، حيث تمثل هذه النسبة مدى نجاح المصرف التجاري في توظيف أمواله.

ثانياً المتغيرات المستقلة : وتتمثل هذه المتغيرات في ما يأتي:

- 1- حجم المصرف التجاري مقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في سنة معينة.
- 2- تركيبة الأصول مقاسه بالوزن النسبي للأصول في الميزانية العمومية.
- 3- نوعية القروض مقاسه بنسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض.
- 4- مخاطر رأس المال مقاسه بإجمالي حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.
- 5- الرافعة المالية مقاسه بإجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.
- 6- مخاطر هامش الفائدة مقاسه بحجم الفوائد المقبوضة إلى حجم الفوائد المدفوعة.
- 8- تكلفة الودائع مقاسه بحجم الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الودائع.
- 9- نشاطات خارج الميزانية مقاسه بنسبة صافي الدخل من الرسوم والعمولات إلى إجمالي الأصول.

ثانياً: - الإطار النظري للدراسة

1- الجهاز المصرفي في ليبيا

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من مصرف مركزي واحد ومصارف تجارية متعددة و مصارف متخصصة، ويعد تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء والمجتمع وفقاً لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لنوع معين منها(عبدالله،1998) ويحتل المصرف المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة قمة هذا الجهاز، أما المصارف التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض، متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي(شبحه،1985)، أما هيكل الجهاز المصرفي فيتكون من الجهاز المصرفي بالإضافة إلى القانون والعرف والتقاليد المالية والمصرفية التي تشكل الإطار الحركي، وتقوم من خلالها بأداء الوظائف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي في المجتمع، و انطلاقاً من الدور المهم الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي فقد أولت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية اهتماماً متزايداً لتطوير وإصلاح وتحديث قطاعها المصرفية، بحيث أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح الجهاز

المصرفي، نظراً لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار (شاكرا، 2000)، كما أبرزت بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة: (Fries, and Ta Ci-2002) حقيقة مفادها " أن عملية الإصلاح المالي لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف، و إن إصلاح الجهاز يعد شرطاً ضرورياً لتطوير وتعميق قدرة هذا الجهاز في المجتمع.

2- واقع الجهاز المصرفي في ليبيا:

شهد الجهاز المصرفي الليبي تغييرات كثيرة أوائل السبعينات من القرن الماضي، وذلك تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة، فصدرت قرارات التلييب والدمج والتأميم التي نتج عنها جهاز مصرفي يتكون من مصرف ليبيا المركزي وثلاثة مصارف متخصصة هي:- (المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية)، وخمسة مصارف تجارية فقط هي:- (مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري) منها ثلاثة مصارف يمتلكها مصرف ليبيا المركزي (المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة)، أما ملكية مصرف ليبيا المركزي لباقي المصارف فكانت (87% من مصرف الوحدة، و70% مصرف الصحاري) والنسب الباقية مملوكة للقطاع الخاص. وقد أدى تأميم المصارف إلى تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف، وجعلها كما لو كانت مصرفاً واحداً، كما يمكن هذا الوضع مصرف ليبيا المركزي من أن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر، بوصفها إحدى إدارته، وجعله في غنى عن استخدام أي من الوسائل النقدية المعروفة، كما حدد للمصارف حجم الائتمان ونوعه وتكلفتها، وقد أدى هذا الوضع إلى تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف وحرمانها من اتخاذ مبادرات نابعة من وجهة نظر المصرف الذاتية (عبدالسلام، 2004). واستمر الوضع المصرفي على الساحة الليبية خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي دون تغييرات تذكر على هيكل الجهاز المصرفي، وكانت المصارف التجارية السابق ذكرها هي المصارف الوحيدة العاملة في الساحة الليبية.

ومن أجل مواكبة الأحداث والمستجدات على الساحة المحلية والدولية، فقد اتخذت الدولة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي العديد من الإصلاحات النقدية والمالية، و أصدرت العديد من التشريعات القانونية، من أجل الرفع من كفاءة وقدرة الاقتصاد الليبي وتحسين البيئة الاستثمارية وإبراز دور القطاع الأهلي والخاص، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم (9) لسنة 1992، الذي سمح بتأسيس المصارف الأهلية والخاصة، وقانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993، الذي أحدث العديد من الإصلاحات التي تحتم على المصارف التجارية ضرورة تطوير خدماتها واستحداث خدمات جديدة بما يلي متطلبات العملاء، وكذلك القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا، وفقاً لضوابط وشروط يقبلها الطرفان (مسعود، 2003)، وفي مجال التوسع في نشر الخدمات المصرفية برز على الساحة الليبية العديد من المؤسسات المالية المتمثلة في المصارف الأهلية والخاصة، حيث تمت الموافقة علي تأسيس وإنشاء خمس مصارف تجارية خاصة وهي:- " مصرف التجارة و التنمية، ومصرف الأمان، ومصرف الوفاء ومصرف الشاطئ، ومصرف الإجماع العربي" (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والأربعين، 2002).

المصارف التجارية:

تلعب المصارف التجارية في ليبيا دورها المهم في التنمية الاقتصادية، من حيث تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تسهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، والمساهمة في البنية الأساسية للاقتصاد الليبي. وتتميز هذه المصارف بانتشارها الجغرافي الأوسع على مستوى البلاد، حيث يبلغ عدد فروع ووكالات المصارف التجارية حوالي 301 فرعاً ووكالة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، وتستحوذ هذه المصارف على حوالي 90% من حصة السوق من إجمالي الودائع المجمعة لدى هذه المصارف (بن قداره، 2007). وبدورها تقوم هذه المصارف بتقديم العديد من القروض والتسهيلات الائتمانية إلى المؤسسات وشركات القطاع العام، كما أنها تقدم بعض الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي للعديد من شرائح المجتمع المختلفة وتسهم في تمويل خطط التنمية إلى جانب المصارف المتخصصة، وإنشاء أو المساهمة في الشركات والمشاريع الاقتصادية وفقاً للقواعد المقررة حسب القوانين الصادرة بشأنها وتقديم خدمات الإيجار التمويلي الذي نص عليه قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 في المادة (65) منه، على اعتبار أن الإيجار التمويلي كأحد الأنشطة المتاحة ضمن العمليات المصرفية، وبذلك فإن المصارف التجارية في ليبيا تقوم بتقديم خدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن الوظائف التقليدية للمصارف التجارية الأخرى فهي بذلك تقترب من مفهوم المصارف الشاملة (الحاجي، 2006).

3- ربحية المصارف التجارية:

تسعى منشآت الأعمال التي من بينها المصارف التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للملاك، ويشير وبشك وآخرون (نقلاً عن هندي 1993)، إلى أن المتغير الأساسي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي هو ضرورة تحقيق ملاك المصرف للأرباح مجزية، ويبرون ذلك بأن التشريعات في كافة الدول لا تسمح بإنشاء مصرف جديد، إلا إذا كان هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود فرصة جيدة لتحقيق عائد ملائم للملاك، يضمن بقاءهم على استثماراتهم فيه، فانخفاض العائد على حقوق الملكية من شأنه أن يترك أثراً عكسياً على القيمة السوقية للسهم معلناً عن احتمال تعرض المصرف للتصفية أو ربما الإفلاس، كما أن من المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون وكذلك مستخدمي القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، التي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم (هندي، 1993).

4- أهمية الربحية في المصارف التجارية:-

يمكن إبراز أهمية الربح بصفة عامة من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية، حيث يستخدم الربح في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات المنشآت، كذلك يستخدم معياراً أساسياً عند تقدير توزيعات الأرباح، كما يعد الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل، بالإضافة إلى ذلك تعتمد هيئة الرقابة في الدولة على الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة و معقولية الأسعار التي تحددها منشآت الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها (حجازي، 2000).

كما يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية من خلال الهدف الرئيسي للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها المصارف، كما نجد أن لربحية المصارف التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع، فمساهمي المصرف يهتمون بالربحية، لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر ويستفيد مودعي المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة وغير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم، وكذلك المقترضون من المصارف يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة وحتى فئات المجتمع التي لا تتعامل مباشرة مع المصارف، قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي؛ بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل (باشا، 1987).

5- محددات الربحية في المصارف التجارية

إن تطوير وتحديث المصارف التجارية وتحسين مستوى خدماتها، لا يتحقق إلا من خلال تنمية وتحسين ربحيتها، التي هي من دون شك تمثل حجر الأساس لتنمية حقوق الملاك، وهي في الوقت نفسه الوقود الضروري واللازم لمواصلة مسيرتها، وإثبات وجودها في بيئة مملوءة بالعوامل المتشابكة والمتضاربة أحياناً، ولا يكون البقاء فيها إلا للأقوى، وهذه القوة تنبع من إثبات الوجود الذي يتحقق من خلال استخدام الأساليب العلمية المدروسة ومواكبة المستجدات كافة (مسعود، 2002)، لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة الهيكلة لهذه المصارف وتحديد المحددات التي أدت إلى تدني ربحيتها لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها.

ويمكن تعريف محددات الربحية بأنها عبارة عن:- "القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات وأهداف إدارة المصرف، التي تهتم بصياغة وتعديل وتنفيذ بعض القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوب في تحقيقها، على مستوى المؤسسة ككل" ومثل هذه النتائج يمكن بلورتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تحسين الربحية وتحقيق معدلات نمو متزايدة وكذلك زيادة القدرة على البقاء من خلال تعزيز المركز التنافسي" (الحسيني، 2009).

أولاً: درجة التركيز المصرفي (حجم المصرف) :-

يعد زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، ولم يخرج النشاط المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي، فقد تميز النشاط المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية بما أسفر عنه العمل من تمتع المصارف الكبرى، بمميزات مهمة في مزاولة أعمالها لا يتسنى تحقيقها للمصارف ذات الحجم الصغير، ومن بين هذه المميزات سهولة تجميع الأموال، نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المؤسسة من بعث الثقة في نفوس العملاء وزيادة مقدرتها، على توفير التسهيلات الملائمة للعملاء والأفراد و المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة، التي لا يمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند المصارف الكبيرة وبخاصة إذا تدخل المشرع ووضع قيوداً كمية على الائتمان الذي تقدمه المصارف، كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع أن يحصل عليه العميل

الواحد يمثل نسبة معينة من رأسمال المصرف مقدم الائتمان (حشيش، 2004)، يضاف إلى ذلك بأن حجم المصرف يستخدم في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية وتوزيع المخاطر.

ثانياً: تركيبة الأصول في المصارف :

تمثل تركيبة الأصول خلاصة الطريقة التي تمت بها عملية توظيف الأموال، فالمصارف التجارية تعمل كغيرها من المشروعات الاقتصادية على تحقيق أقصى عائد ممكن في إطار القيود المفروضة عليها وهما: - السيولة والأمان المصرفي، حيث تقوم السياسة الاستثمارية لأي مصرف على عملية اختيار أفضل تركيبة للأصول التي تعطي أكبر عائد ممكن عند نفس الدرجة من المخاطر (محيسن، 2001)، فالأموال المتاحة للمصارف التجارية هي أموال الغير، لذا تقوم إدارة المصارف بمراعاة عدم تعرضها لأي مخاطر، وذلك بتنوع الموارد المتاحة لديها بين المجموعات المختلفة من الأصول.

ثالثاً: مخاطر رأس المال:-

تعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها المصرف، فرأس مال المصرف (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى)، ضد الخسائر التي قد يتعرض لها، ولذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرف، وتحدد الإشارة أن رأس مال المصرف التجاري يتسم بالصغر، مما يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين، مما يعني في النهاية إفلاس المصرف، وهو ما يمتد أثره للنظام المصرفي كله (هندي، 1993)، عند الحديث عن رأس المال المصرفي فإن العديد من المصطلحات مثل: - الكفاية والملائمة والمتانة يكون لها نفس المعنى، وهو قدرة رأس مال المصرف على مواجهة مسحوبات المودعين والدفوعات للدائنين في الإعسار أو التصفية، فكفاية رأس المال هي التي تحدد في نهاية الأمر إلى أي مدى تستطيع المؤسسة المالية أن تغلب على المشاكل المالية، لذلك فمن المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسابها أهم المخاطر المالية التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول المصرف (بادي و آخرون، 2007).

رابعاً : تكلفة الودائع المصرفية:

تمثل الودائع بأنواعها الجزء الكبير من موارد المصارف التجارية، فهذه الودائع تشكل الموارد التي تمارس بها المصارف نشاطها، وما رأس المال "حقوق الملكية" إلا سندا لهذه الموارد، وبالنظر إلى مكونات مجموع موارد المصارف نجد أن الودائع تحت الطلب تحتل المرتبة الأولى كمورد مالي للمصارف، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع أن إيداعاتها لا ترتبط بفترة زمنية معينة، "يمكن سحبها في أي وقت بدون الحاجة إلى إخطار المصرف بعملية السحب كما أنها لا تدر أي عائد على مالكةا" (الدليمي، 1998) وبما أن الودائع تحت الطلب قابلة للسحب في أي وقت دون إخطار مسبق من المودعين، و لا يمكن تأجيل سدادها من قبل المصرف، و أن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار

لها مخاطر كبيرة بالنسبة للمصارف، حتى يمكن للمصارف تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف عليها دراسة طبيعة الودائع التي لديها وسلوك العملاء في السحب والإيداع، أما بالنسبة للودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخار فهي تحتل المرتبة الثانية كمورد مالي للمصرف، وتختلف عن الودائع تحت الطلب في كل من إجراءات إيداعها وسحبها، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع بالإضافة إلى أن إيداعها يرتبط بفترة زمنية وأنها تدر عائداً على مالكةها (عبدالله، 1998)، كما نجد أن المصارف التجارية عادة تفضل في تركيبة الودائع (الودائع الزمنية)، وبخاصة إذا كان حجمها كبيراً ومدة بقائها طويلة نسبياً، حتى يمكن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار، لذا فهي تمنح عليها فوائد عالية وفي حالة عدم تمكن المصرف من استغلال ودايعها بشكل مربح، فإنها تسعى للتخلص منها بتخفيض الفوائد الممنوحة أو بأخذ مبالغ معينة من الودائع لقاء قبولها (رمضان، 2006).

خامساً : الرافعة المالية:-

من المعروف أن الرفع المالي (المديونية/الأصول) في المصارف التجارية أكبر منه في المشروعات الأخرى، ذلك لأنها تقوم بعملياتها بالاعتماد على أموال الغير، إذ لا تتجاوز حجم حقوق الملكية في المصارف عادة نسبة (7%)، مما يعني ذلك أن نسبة (93%) من أصول المصرف التجاري تمول عن طريق أموال الغير من المودعين والدائنين، حيث تمول الودائع ما يقارب من (85%) من أصول المصرف التجاري، لذا يقال إن المصارف التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي (البديري، 2000)، فالرفع المالي أو كما يطلق عليه أحياناً بمصطلح المتاجرة بالملكية يقصد بها استخدام (تشغيل واستثمار) أموال الغير ذات التكلفة الثابتة أو ذات الحد الأقصى الثابت المنخفض إلى جانب أموال الملكية العادية، لتحقيق ربح كلي أعلى من سعر الفائدة ومن معدل التوزيعات على الأسهم الممتازة، مما يؤدي لرفع معدل عائد حملة الأسهم العادية الذين يحصلون على كل ما يتبقى من الربح، ويتأثر العائد الذي يحصل عليه الملاك كما تتأثر درجة المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد بدرجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة (درجة الرفع المالي)، فمن وجهة نظر العائد، يترتب اعتماد المنشأة على الودائع والقروض زيادة في العائد المتاح للملاك نظراً لانخفاض تكلفتها إلى جانب ما يتولد عنها من وفورات ضريبية تسهم في تخفيض تكلفة الأموال، وعلى العكس من ذلك فإن اعتماد المنشأة على الأسهم الممتازة لا يتولد عنه وفورات ضريبية، لأن التوزيعات المدفوعة إلى حملة هذه الأسهم لا يعد من الأعباء التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة ومن ثم لا يتولد عنه وفورات ضريبية، إلى جانب أن تكلفة الأسهم الممتازة عادة ما تكون أعلى من تكلفة الودائع وتكلفة الاقتراض، بسبب التباين في حجم المخاطر التي يتعرض لها مصدر التمويل أما من وجهة نظر المخاطر، فإن الاعتماد على أي من مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة يترتب عليه زيادة في تقلب عائد السهم العادي، فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة، أدى إلى تغير معين في صافي ربح العمليات إلى تغير أكبر في ربح السهم العادي، أي تغير أكبر في صافي الربح المتاح للملاك والعكس صحيح، وهذا ما يعرف بظاهرة الرفع المالي (هندي، 1998) يتضح مما سبق إن اعتماد المصارف على تمويل استثماراتها من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات

استثمارية ملائمة لتوظيف ما يتجمع لديه من أموال، والجدير بالذكر أن الهدف من تحليل الرفع المالي لأي منشأة هو التأكد ما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة الأموال المقترضة.

سادسا:- مخاطر هامش الفائدة:

تتعرض المصارف لخطر هامش الفائدة عندما تكون الأصول أو بعض عناصرها مثل القروض والأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة عن حساسية عناصر الخصوم، مثل الودائع والأموال المقترضة الأخرى والمؤشر الذي يدل على حساسية هامش الفائدة هو " نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة"، و يمكن تعرف حساسية سعر الفائدة بأنها عبارة عن "درجة تقلب أسعار الفائدة على الأصول والخصوم بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق، أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة ولذلك فلو تم تحليل الأصول والخصوم في أية نقطة زمنية فإن إدارة المصرف تستطيع تحديد درجة (عدم التوازن)، بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، ويمكن تصنيف أصول وخصوم المصرف من حيث حساسيتها (عدم حساسيتها) للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بالسوق على النحو التالي:- (مطوع، 2001).

جدول رقم (1) أصول وخصوم حساسة وغير حساسة لسعر الفائدة

أصول وخصوم غير حساسة لسعر الفائدة	أصول وخصوم حساسة لسعر الفائدة
أصول غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) النقدية بالمصرف والمصارف الأخرى. (ب) القروض طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة. (ج) الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة. (د) الأصول الثابتة مثل الآلات والمباني.	أصول حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية قصيرة الأجل وبسعر فائدة ثابت. (ب) القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف لعملائه بسعر فائدة ثابت. (ج) القروض ذات سعر الفائدة المتغير التي يمنحها المصرف لعملائه. (د) الاستثمارات في أوراق مالية ذات معدل متغير للعائد.
خصوم غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية). (ب) الودائع طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة مثل ودائع التوفير. (ج) رأس المال الذي يتم الحصول عليه عن طريق حقوق الملكية.	خصوم حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة (أ) القروض قصيرة الأجل من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى بسعر فائدة ثابت. (ب) ودائع التوفير قصيرة الأجل بسعر فائدة ثابت. (ج) الودائع التي يتغير سعر الفائدة لها بصورة دورية وتعرف هذه الودائع بودائع سوق النقد. (د) الودائع طويلة الأجل ذات الفائدة المتغيرة.

سابعاً: بنود خارج الميزانية Off Balance Sheet

مما لا شك فيه من الناحية المحاسبية أن جميع العناصر التي تظهر داخل ميزانية المصرف التجاري هي وليدة لحركة مالية، فكل أصل وخصم في ميزانية المصرف هي عبارة عن التزام مالي فعلي علي المصرف التجاري أو التزام مالي فعلي لصالح المصرف التجاري، بالإضافة إلى هذه العناصر توجد بعض البنود الإضافية التي لا تشكل أي التزام فعلي لصالح المصرف التجاري، وبالتالي لا يمكن ضمها داخل الميزانية (العبد المالك، 2006) ولكن هذه البنود قد تكون سبباً رئيسياً في توقع أحداث أو تحمل التزامات تزيد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ونظراً لأن الكثير من قيمة التزامات المصارف عن الأحداث غير المتوقعة أكبر منها في حالة الأنشطة الأخرى، لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية للمصارف في حاجة إلى التعرف على هذه الالتزامات أو التعهدات، وبصفة عامة الالتزامات التي لا يشمل الرجوع عنها حتى يطمئنوا على موقف السيولة في المصرف، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وإمكانية تحمله للخسائر المتوقعة (أبو طالب، 1992)، لهذا السبب تم الإفصاح عن هذه البنود ضمن التقرير السنوي كبنود خارج الميزانية. وبالتالي البنود خارج الميزانية هي عبارة عن "تعهدات تعاقدية لا تمثل دفعا نقديا مباشرا على المصرف التجاري إلا أنها تشكل تأثيرا مباشرا على القيمة الكلية للمصرف التجاري".

وتتكون البنود خارج الميزانية من بندين أساسيين هما: - (غانم، 2000)

- منتجات إقراضية مثل "خطابات الضمان، و الاعتمادات المستندية، والالتزامات الائتمانية أي التعهد الفرضي"
- منتجات المشتقات مثل "العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات".

(أ) المنتجات الإقراضية

1- خطابات الضمان Letters Of Guarantee

يمثل خطاب الضمان التزاماً من جانب المصرف يتم إصداره بناء على طلب أحد عملاء المصرف، الذي بمقتضاه يتعهد المصرف بسداد مبلغ معين للمستفيد (طرف ثالث)، وذلك في حالة فشل العميل (طالب الخطاب) في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث. إن القيام بإصدار خطابات الضمان مثل معظم العمليات المصرفية الأخرى عمل مربح إذا أحسن أداءه وإلا فقد يلحق بالمصرف خسائر فادحة، وتعود أهمية خطاب الضمان إلى أنه يعد بمثابة استخدام الجدارة الائتمانية للمصرف وقوة مركزه المالي كضمان لقيام العميل (طالب الخطاب) بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث (المستفيد)، وذلك مقابل عمولة يتقاضاها المصرف من العميل (طالب الخطاب)، فهي لا تؤدي لخروج النقود خارج المصرف التجاري بل يكتفي المصرف التجاري بالتوقيع على هذه الخطابات، إلا أن هذا لا يعني أنه على المصرف التوسع في الاستثمار في الخطابات من منطلق أنها لا تكلفه لها سوى التوقيع، فالحقيقة أن العميل قد يفشل بالوفاء بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة مما يترتب على المصرف القيام بدفع قيمة هذا الضمان (العبد المالك، 2006).

2- الاعتمادات المستندية . Documentary Credit

ظهرت الحاجة إلى الاعتماد المستندي أساساً من خلال عمليات التجارة الدولية حيث كان يقوم المصدر و المستورد بعملية التجارة دون ضمان كل منهما للآخر، فالمستورد يخشى أن يدفع قيمة البضاعة دون أن يحصل عليها، وكذلك الأمر للمصدر الذي يخشى أن يرسل بضاعته دون أن يحصل على قيمتها، وقد كانت هذه المشكلة واضحة بشكل جلي بين الدول الأوروبية ومستعمراتها، الأمر الذي دفعها إلى تأسيس غرفة التجارة الدولية التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم وتوحيد الأحكام والأعراف المتعلقة بالاعتمادات المستندية (العبد المالك، 2006).

بالتالي يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه: - عبارة عن " ترتيب مصرفي بين مصرفين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب، تعمل فيه المصارف مصدرة الاعتمادات المستندية بناء على تعليمات عملائها، وتلتزم بموجبه المصارف القابلة له والمتداخلة فيه بالدفع إلى المستفيدين من هذه الاعتمادات، مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفيذ أو أداء خدمات منصوص عليها بالاعتمادات، ومطابقة تماماً لشروطها أو قبول كمبيالات مستندية مرتبطة بهذه الاعتمادات أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات " (العبد المالك، 2006)، ويمثل الاعتماد المستندي مصدر دخل للمصارف من جراء العملات التي تتقاضاها والتأمينات التي تأخذها فتشكل مصدراً تمويلياً لا بأس به كما أنها توظف هذه التأمينات فتحصل على عوائد من جراء ذلك بالإضافة إلى مساهمة هذه التأمينات في زيادة سيولة هذه المصارف (رمضان، 2006).

3- الالتزامات الائتمانية - Credit Commitments

وهي عبارة عن تعهد من جانب المصرف بتزويد أحد العملاء (شركة معينة) بمبالغ معينة على شكل قروض خلال فترة زمنية قادمة، وذلك بناء على طلب العميل، ويتقاضى المصرف من العميل عمولة معينة عن إصدار هذه التعهدات كما يتقاضى أيضاً أسعار الفائدة على المبالغ التي يتم إقراضها بالفعل بموجب هذا التعهد، ويخلق هذا التعهد التزاماً على المصرف يجب الوفاء به مستقبلاً بغض النظر عن مستوى السيولة التي يتمتع بها المصرف في ذلك الوقت، ويعني ذلك أن الموافقة على الدخول في هذه الاتفاقات الائتمانية يعرض المصرف لمخاطر مستقبلية يجب دراستها وتقييمها قبل الدخول في تلك الاتفاقات (أبو زعيتر، 2006).

(ب) منتجات المشتقات :-

أو كما يطلق عليها عقود المشتقات التي يمكن تعريفها بأنها "عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية) لينشأ عن تلك العقود أدوات استثمارية مشتقة(مطر، 1999)، وتعد هذه العقود من أهم ما أنتجه الفكر المالي الحديث، وتتخذ هذه المشتقات العديد من الأنواع في الأسواق المالية أهمها عقود التغطية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: - (الحاسي، 2004).

(1)- عقود تغطية الديون مقابل عملات أجنبية (عقود تغطية المدينين والدائنين):-

يمثل العقد الأجل نوع من الاتفاقيات التي تتم بين المصرف وأحد العملاء يتم بمقتضاها الاتفاق بين الطرفين على تبادل عملة معينة مقابل عملة أخرى في تاريخ لاحق، وذلك طبقاً لسعر صرف يتم الاتفاق عليه عند توقيع الاتفاق، ونظراً لاحتمال اختلاف أسعار الصرف الفعلية التي من المتوقع أن تسود بالأسواق عن السعر الذي تم تحديده مسبقاً في اتفاق العقد (الأجل)، فإن ذلك يعرض المصرف لمخاطر كثيرة فقد يلتزم المصرف بموجب عقد أجل يبيع مقدار معين متفق عليه عند توقيع العقد الأجل، وعند حلول تاريخ العقد الأجل قد ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقدرة بالعملة المحلية، مما يؤدي ذلك إلى تحمل المصرف خسائر عن الفرق في سعر الصرف والعكس صحيح.

(2)-عقود تغطية التزام بتوريد بضاعة بعملة أجنبية.

وهي عبارة عن:- " التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم للآخر (أو يستلم منه) و بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان محدد وزمان محدد وبموجب سعر محدد"، لاحظ أن المبدأ الأساسي لهذه العقود أن يتم تسليم الأصل في وقت مستقبلي.

وللتفرقة بين هذين النوعين من العقود فإن عقد التغطية يعد عقد تغطية التزام محدد بتوريد بضاعة إذا توافرت فيه الشروط الآتية:-

- إن مدة عقد التغطية تبدأ من تاريخ التعاقد على الشراء أو البيع وحتى وصول البضاعة.
 - إن العملة المتفق على شرائها أو بيعها هي نفس العملة المستخدمة في عقد الشراء أو البيع.
 - إن عقد التغطية غير قابل للإلغاء.
- مما سبق يتضح أن البنود خارج الميزانية المذكورة يؤثر كل منها على المركز المالي للمصرف خلال الفترة القادمة، مما يتطلب الأمر ضرورة الإفصاح عن دخول المصرف طرفاً (أو وسيطاً) في تلك الاتفاقات لما لهذه المعلومات من أهمية خاصة لدى المستثمرين.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة**1- مجتمع وأسلوب الدراسة****مقدمة:-**

يتناول هذا الجانب الأسلوب التطبيقي المتبع في الدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة، ومحتويات وأسلوب جمع البيانات وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية التي تتكون من عشرة مصارف تجارية بالإضافة إلى المصارف الأهلية "مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الصحاري، ومصرف الأمة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان للتجارة والاستثمار، و مصرف الوفاء، مصرف الإجماع العربي، و المصارف الأهلية".

أما عينة الدراسة فتتكون من المصارف التجارية ذات الملكية العامة، و نظرا لصعوبة تبني أسلوب المسح الشامل لكل مفردات المجتمع، فقد اقتضت الدراسة على مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني لتمييزهما بالانتشار الجغرافي، بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية ذي الملكية الخاصة لتمييز نشاطه، و قد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول على البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة.

2- أداة تجميع البيانات :-

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة في شكل سلسلة زمنية تغطي إحدى عشرة سنة مالية متتابعة، تبدأ من 2000م حتى عام 2010م، وقد اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على البيانات المطلوبة للبحث من القوائم المالية للمصارف التجارية لعينة البحث عن السنوات المالية الخاصة بفترة البحث.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:-

بعد تجميع متغيرات الدراسة من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ثم استخدام الأساليب الإحصائية الآلية :-

معامل تضخم التباين (Variance In Fiction Factor) :-

إن من إحدى المشاكل المهمة التي تواجه الانحدار المتعدد هي إمكانية وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة قويا، فإن ذلك يؤدي إلى تضائل مصداقية معاملات الانحدار، ويتم الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد Detection of (Muticollinearity) بين المتغيرات المستقلة عن طريق استخراج معامل تضخم التباين (Varionce In Faison) (Factor) الذي يرمز لها بالرمز (VIF).

من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة هو:-

(1)- استخدام بيانات إضافية (Additional data):-

بما أن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي في الأساس مشكلة بيانات عينة، لذا فإن هذه الطريقة تعالج المشكلة بزيادة البيانات المستعملة أي بزيادة حجم العينة.

(2) - إسقاط بعض المتغيرات (Dropping Variables):-

من الطرق المستخدمة أيضا لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد هي إسقاط المتغير المستقل الذي يرتبط بعلاقة خطية قوية مع المتغيرات المستقلة الأخرى (فتحي بوسدره: ص 244)، ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات إضافية، فإن هذه الدراسة سوف تستخدم الاقتراح الثاني وهو إسقاط بعض المتغيرات المستقلة.

4- طرق إسقاط بعض المتغيرات المستقلة:-

تعد مشكلة اختيار "أفضل" مجموعة من المتغيرات المستقلة (المفسرة) التي يجب أن يتضمنها نموذج الانحدار الخاص بالظاهرة محل الدراسة أحد الصعوبات التي تواجه الباحث في التطبيقات القياسية، ولقد تم استخدام أسلوب التدرج الخلفي (Stepwise -Backeard) في بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الذي يعتمد على توفيق نموذج بجميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع كخطوة إجرائية أولى، ثم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لمعالجة مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وذلك بإسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية (أضعف تأثير بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع اعتمادا على قيمة "P -Value")، ثم توفيق نموذج الانحدار المتعدد آخر بين المتغير التابع والمتبقي من المتغيرات المستقلة، وهكذا حتى يتم الحصول على أفضل علاقة خطية تربط المتغير التابع خطيا مع المتغيرات المستقلة.

معامل الارتباط المتعدد (Coefficient of Multiple Correlation)

وهو عبارة عن المقياس الإحصائي المستخدم بشكل واسع لقياس العلاقة بين المتغير التابع "y" والمتغيرات المستقلة k- x (X1, X2, ..., Xk) مجتمعة.

$$R = \frac{\sum x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\left[\sqrt{\sum x_i^2 - n\bar{x}^2} \right] \left[\sqrt{\sum y_i^2 - n\bar{y}^2} \right]}$$

حيث إن :-

\bar{x} تمثل الوسط الحسابي لقيم x

\bar{y} تمثل الوسط الحسابي لقيم y

R ترمز لمعامل الارتباط (بيرسون)، حيث إن :- $-1 \leq R \leq 1$

مع ملاحظة أنه عندما يحتوي نموذج الانحدار علي متغير مستقل واحد أي عندما ($K-1=1$) فإن R سيكون هو نفسه r ، فإذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قوية وموجبة فإن قيمة (R) تقترب من (1) وإذا كانت العلاقة قوية وسالبة عكسية، فإن قيمة (R) تقترب من (-1) وكلما اقتربت قيم (R) من الصفر فيعني ذلك أن العلاقة ضعيفة، وهنا نستطيع القول إنه كلما تقترب النقاط من خط الانحدار أو تقع على خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الواحد وكلما ابتعدت النقاط عن خط الانحدار فإن قيمة (R) تقترب من الصفر.

-وعندما نتحدث على الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فيقصد بها الارتباط الخطي غير التام ($Imperfect$) وليس الارتباط الخطي التام ($Perfect$).

- ويقصد بالارتباط الخطي التام أنه توجد علاقة تامة بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_{K-1}) ولا توجد متغيرات أخرى تؤثر في (Y)، وفي هذه الحالة يكون معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والمتغيرات المستقلة مجتمعة هي ($R=1$).

- أما حالة وجود علاقة خطية غير تامة بين المتغير التابع (y) وبقية المتغيرات المستقلة، فيعني ذلك أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع بالإضافة للمتغيرات المستقلة ولكن هذه المتغيرات لا تظهر في النموذج، ويرمز لها بالرمز (ei) ويطلق عليها الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات الأخرى التي لم تظهر في نموذج الانحدار.

وهنا معامل الارتباط المتعدد يقع ما بين $-1 < R < 1$.

وهذه الدراسة تبحث على الارتباط الخطي المتعدد غير التام وليس الارتباط الخطي المتعدد التام، الذي يكون من المستحيل ظهوره في مثل هذا النوع من الدراسات.

معامل التحديد المتعدد R^2

وهو عبارة عن نسبة التغير في المتغير التابع (y) الذي يمكن تفسيره بنسبة التغير في المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_{K-1})، أي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

تحليل التباين Analysis of Variance

وقد تم استخدامه لاختبار مدى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع عندما تكون القيمة الإحصائية المستخدمة هي قيمة توزيع F عند مستوى أهمية $\alpha=0.05$.

وفيما يأتي جدول تحليل التباين في اتجاه واحد ($One-way Analysis of Variance$)

جدول رقم (2) - تحليل التباين الأحادي (Anova Table):

مصدر الاختلافات S.O.V Source of variation	مجموع المربعات "ss" Sum of squares	درجات الحرية df Degree of freedom	متوسط المربعات mss Mean squares	قيمة F المحسوبة Computed f
بين المعاملات regression	SSr	K-1	$\frac{SSr}{K-1}$ MST =	$\frac{MST}{MSe}$
داخل المعاملات "الخطأ العشوائي" Random Error	SSe	K(n-1)	$\frac{SSe}{n-k}$ MSe =	
المجموع Total	SST	(Kn-1)		

- اختبار فرضيات الدراسة:-

أولاً :- بالنسبة للمصارف مجتمعة.

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج:-

جدول رقم (3) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) للمصارف مجتمعة.

يحتوي الجدول رقم (3) علي ثلاثة نماذج انحدار متعدد.

-النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول علي نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 13.63)، ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 10.12) أكبر من (10)، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو مخاطر الرافعة المالية)، حيث يتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، وعند اختبار

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		النماذج المتغيرات المستقلة
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
----	-- -	.551	3.93	.597	13.63	إجمالي الأصول
.000	2.73	.001	2.80	.001	3.20	نسبة الأصول السائلة
.029	1.50	.030	1.59	.033	1.60	نسبة الأصول الثابتة
.000	2.79	.000	2.86	.000	3.17	نوعية القروض
.000	2.04	.000	2.10	.000	2.4	مخاطر رأس المال
----	----	----	----	.805	10.12	الرافعة المالية
.000	3.00	.000	5.45	.000	5.54	مخاطر هامش الفائدة
.055	1.61	.078	3.27	.086	3.80	تكلفة الودائع
.000	2.47	.000	2.40	.000	2.50	النشاطات خارج الميزانية

مستوى المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (الرافعة المالية) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .805$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل و(الرافعة المالية) الذي تم إسقاطها، وهذا مما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني:- نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة، كما أن قيمة (P-Value) تنخفض كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي، وقد تم إسقاط أقل المتغيرات المعنوية وهو إجمالي الأصول ($P\text{-Value}=0.551$) حتى نتحصل على أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، وبذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد يربط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، و نسبة الأصول الثابتة، و نوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر معدل الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (4) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (3)	.869	.754	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع ($P\text{-Value} = .000$) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ($R^2 = 75.4\%$) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية) أما (24.6%) من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضا، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، و نسبة الأصول الثابتة، و نوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر معدل الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى ($R = 0.869$).

نتائج تحليل الانحدار التدريجي

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصارف مجتمعة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-6.76^{E-04}	.001		-5.66	.573
نسبة الأصول السائلة	-1.22^{E-02}	.003	-.316	-3.616	.000
نسبة الأصول الثابتة	6.945^{E-02}	.031	.148	2.213	.029

.000	-5.252	-.464	.005	-2.74 ^{E-02}	نوعية القروض
.000	4.848	.367	.005	2.620 ^{E-02}	مخاطر رأس المال
.000	5.637	.519	.044	.248	مخاطر هامش الفائدة
.055	1.941	.130	.064	.125	تكلفة الودائع
.000	7.427	.618	.113	.840	نشاطات خارج الميزانية

من خلال نتائج تحليل الانحدار التدريجي، الموضحة في الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:-

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.551) عند مستوى معنوية 5% وتعزو الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية إلي محدودية الفرص الاستثمارية في الدولة، وذلك لغياب دور سوق الأوراق المالية وعدم توفر الضمانات الكافية التي تشجع المصارف على منح المزيد من الائتمان، مما أثر ذلك على تركيبة أصول المصارف التجارية. وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.551) عند مستوى معنوية 5%، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية" وهي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية.

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية (P-Value =.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة الأصول السائلة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة 12.2%، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (P- Value =.000) عند مستوى معنوية 1% إذا يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ذات دلالة إحصائية (P- Value =0.029) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 6.9%، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة".

الفرضية الرابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value = .000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة النوعية الرديئة من القروض بنسبة (1%) إلى انخفاض الربحية بنسبة (2.74%)، وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value = .000) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (2.62%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية وبين الربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية (P- Value = .714) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P-Value=.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث زيادة مخاطر هامش الفائدة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (24.8%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثامنة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع والربحية".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P- Value = 0.05) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (12.5%) وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية".

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية والربحية".

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية (P-Value=.000) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة النشاطات خارج الميزانية بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (14%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، لذلك يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الفرعية وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية".

ثانياً:- مصرف الوحدة

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج

جدول رقم (6) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوى المعنوية (Sig) لمصرف الوحدة

يحتوي الجدول رقم (6) على ثلاثة نماذج انحدار متعدد

- النموذج الأول:- يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة،

النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		النماذج المتغيرات المستقلة
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
.016	2.446	.025	2.447	.039	2.455	إجمالي الأصول
----	----	----	----	.881	11.126	نسبة الأصول السائلة
.075	3.167	.099	3.869	.158	4.330	نسبة الأصول الثابتة
.094	1.956	.119	2.385	1.50	2.461	نوعية القروض
.001	4.142	.002	4.362	.064	18.842	مخاطر رأس المال
----	----	.729	4.535	.774	18.883	الرافعة المالية
.001	3.733	.002	4.352	.003	4.356	مخاطر هامش الفائدة
.020	8.968	.029	8.972	.045	9.200	تكلفة الودائع
.024	9.193	.037	9.312	.054	9.423	النشاطات خارج الميزانية

حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من نسبة الأصول السائلة (Vif=11.126)، ومخاطر رأس المال (Vif=18.842)، ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 18.883) أكبر من (10)، مما يدل على وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة أو مخاطر رأس المال أو مخاطر الرافعة المالية)، حيث يتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، وعند اختبار مستوى المعنوية، نلاحظ أن المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) هو أقل المتغيرات المستقلة معنوية (Sig = .881) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم

بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة) الذي تم إسقاطه وهذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني: - نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (Vif) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يدل أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة، تربط بين المتغيرات المستقلة، كما نلاحظ انخفاض قيمة (P-Value) كلما تم حذف متغير مستقل ليس له تأثير معنوي، وبذلك سيتم إسقاط أقل المتغيرات المعنوية وهو الرافعة المالية (P-Value = 0.729) حتى نحصل على أفضل نموذج يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة.

وبذلك يكون النموذج الثالث هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدريجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة، ونوعية القروض، و مخاطر رأس المال، و مخاطر هامش الفائدة، و تكلفة الودائع، و نشاطات خارج الميزانية).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (7) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف الوحدة

النموذج رقم (3)	R	R ²	P-Value
	.962	.926	.001

تشير نتائج تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة الذي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value = 001) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R² = 92.6%) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية)، أما 7.4%، من تلك المتغيرات ترجع إلي تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضاً، بأن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة، نوعية القروض، مخاطر رأس المال، مخاطر هامش الفائدة، تكلفة الودائع، نشاطات خارج الميزانية) هو عبارة عن ارتباط قوى (R = 0.962).

- نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار التدريجي لمصرف الوحدة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (3)	-6.43 ^{E-02}	.023		-2.846	.022
إجمالي الأصول	3.317 ^{E-03}	.001	.454	3.022	.016
نسبة الأصول الثابتة	5.824 ^{E-02}	.029	.350	2.043	.075
نوعية القروض	-3.02 ^{E-02}	.016	-.255	-1.899	.094
مخاطر رأس المال	-8.28 ^{E-02}	.016	.996	-5.090	.001

.001	5.583	1.037	.056	.315	مخاطر هامش الفائدة
.020	2.891	.832	.203	.586	تكلفة الودائع
.024	2.782	.811	1.158	3.222	نشاطات خارج الميزانية

- اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.016$) عند مستوى معنوية 5%، حيث إن زيادة حجم المصرف بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة 0.3317%، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة وأنها ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.824$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية".

-الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.075$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية ($P - Value = 0.094$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P\text{-Value}=0.001$) عند مستوى معنوية 1%، حيث إن زيادة مخاطر رأس المال بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة (8.28%). وبما أن العلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية"

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية ($P\text{-Value}=0.729$) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية "

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P\text{-Value}=0.000$) عند مستوى معنوية 1%، حيث أن زيادة مخاطر هامش الفائدة و بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (248%). وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية ".

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية وأنها ذات دلالة إحصائية ($P\text{-Value}=0.020$) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (58.6%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ".

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقته ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ذات دلالة إحصائية ($P\text{-Value}=0.024$) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (32%). وبما أن العلاقة طردية وذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ".

ثالثاً:- (مصرف التجاري الوطني)

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد و اختيار أفضل نموذج

جدول رقم (9)

معامل تضخم التباين (Vif) و مستوى المعنوية (Sig) للمصرف التجاري الوطني

النموذج السابع		النموذج السادس		النموذج الخامس		النموذج الرابع		النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		
Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	Sig	Vif	
---	---	.199	4.097	.066	5.413	.134	5.950	.016	2.446	.025	2.447	.039	2.455	إجمالي الأصول
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	.881	11.126	نسبة الأصول السائلة
.000	1.263	.001	4.115	.000	4.132	.001	4.257	.075	3.167	.099	3.869	.158	4.330	نسبة الأصول الثابتة
---	---	---	---	.140	2.173	.116	2.189	.094	1.956	.119	2.385	1.50	2.461	نوعية القروض
---	---	---	---	---	---	---	---	.001	4.142	.002	4.362	.064	18.842	مخاطر رأس المال
---	---	---	---	---	---	.250	1.754	---	---	.729	4.535	.774	18.883	الرافعة المالية
.072	4.597	.032	7.183	.041	7.348	.042	7.356	.001	3.733	.002	4.352	.003	4.356	مخاطر هامش الفائدة
.051	4.556	.029	10.623	.015	11.03	.035	12.212	.020	8.968	.029	8.972	.045	9.200	تكلفة الودائع
---	---	---	---	---	---	---	---	.024	9.193	.037	9.312	.054	9.423	النشاطات خارج الميزانية

يحتوي الجدول رقم (9) على سبعة نماذج انحدار متعدد

النموذج الأول: - يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 12.53) نسبة الأصول السائلة (Vif= 14.45)، وتكلفة الودائع (Vif = 18.04) أكبر من (10)، مما يدل ذلك على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول أو نسبة الأصول السائلة أو تكلفة الودائع)، وسيتم إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، وعند اختبار مستوي المعنوية نلاحظ أن المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) هو أقل المتغيرات المستقلة

معنوية ($Sig = .961$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير أولاً، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (النشاطات خارج الميزانية) الذي تم إسقاطه، وهذا ما يوضحه النموذج الثاني.

النموذج الثاني: - نلاحظ في النموذج الثاني أن معامل تضخم التباين (VIF) لكل من إجمالي الأصول ($Vif = 11.68$) وتكلفة الودائع ($Vif = 14.51$) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية وهو مخاطر رأس المال ($Sig = .894$)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية ومخاطر رأس المال وهذا ما يوضحه النموذج الثالث.

النموذج الثالث: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع فقط ($Vif = 14.33$) لا تزال أكبر من (10)، مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل نسبة الأصول السائلة، لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .810$)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال ونسبة الأصول السائلة وهذا ما يوضحه النموذج الرابع.

النموذج الرابع: - نلاحظ في هذا النموذج أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع أصبح ($Vif = 12.21$) لا تزال أكبر من (10) مما يترتب عليه إسقاط المتغير المستقل مخاطر الرافعة المالية لأنه أقل المتغيرات معنوية ($Sig = .250$)، ثم نقوم بتوفيق نموذج انحدار متعدد آخر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع استثناء النشاطات خارج الميزانية و مخاطر رأس المال ونسبة الأصول السائلة ومخاطر الرافعة المالية وهذا ما يوضحه النموذج الخامس.

النموذج الخامس: - نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لتكلفة الودائع لا تزال أكبر من (10) في النموذج الخامس والسادس أيضاً مما يترتب على ذلك إسقاط أقل المتغيرات المستقلة معنوية، حيث نجد أن المتغير نوعية القروض أقل المتغيرات المستقلة معنوية ($Sig = .140$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير وهذا ما يوضحه النموذج السادس.

أما في النموذج السادس نلاحظ أن مستوى المعنوية للمتغير المستقل إجمالي الأصول هي ($Sig = .199$) مما يترتب عليه إسقاط هذا المتغير وهذا ما يوضحه النموذج السابع.

أما في النموذج السابع نلاحظ أن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10)، وذلك بعد إسقاط المتغير المستقل إجمالي الأصول مما يدل على أنه لا توجد علاقة خطية مرتفعة غير تامة تربط بين المتغيرات المستقلة، وبذلك يكون النموذج السابع هو أفضل نموذج انحدار متعدد تدرجي يربط المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول الثابتة ومخاطر هامش الفائدة وتكلفة الودائع).

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي.

جدول رقم (10) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	R	R ²	P-Value
رقم (7)	.873	.762	.000

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها هذا النموذج لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع (P-Value =0.00) حيث وجد أن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر (R²=%76.2) من المتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الربحية) أما (23.8%) من تلك المتغيرات ترجع إلى تأثير عوامل أخرى، كما تشير النتائج أيضاً، إلى أن الارتباط بين المتغير التابع (الربحية) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة، ونوعية القروض، ومخاطر هامش الفائدة، وتكلفة الودائع) هو عبارة عن ارتباط قوى (R=0.873).

نتائج تحليل الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار التدريجي للمصرف التجاري الوطني

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية (Sig)
Constant (3)	-1.22 ^{E-02}	.005		-2.331	.038
نسبة الأصول الثابتة	.356	.058	.970	6.126	.000
مخاطر هامش الفائدة	.222	.113	.596	1.972	.072
تكلفة الودائع	.189	.087	.653	2.170	.051

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وبين الربحية)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية وحجم المصرف مقاساً باللوغاريتم الطبيعي ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value =0.199) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية".

الفرضية الثانية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة والربحية":-

أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول السائلة إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value=0.319) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية إن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الثالثة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين ربحية المصارف التجارية ونسبة الأصول الثابتة، وأنها ذات دلالة إحصائية (P-Value=0.000) عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن زيادة نسبة الأصول الثابتة بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (35.6%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية، إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي "توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية".

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value=0.566) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية ونوعية القروض".

الفرضية الخامسة "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value=0.366) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن سيتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السادسة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية (P-Value=0.176) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وربحية المصارف التجارية".

الفرضية السابعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وبين الربحية"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية إنهما ليست ذات دلالة إحصائية ($P\text{- Value} = 0.072$) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة وربحية المصارف التجارية.

الفرضية الثامنة:- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وبين الربحية ".

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية وذات دلالة إحصائية ($P\text{- Value} = 0.05$) عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن زيادة الودائع ذات التكلفة بنسبة (1%)، سوف تؤدي إلى زيادة الربحية بنسبة (18.9%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع وربحية المصارف التجارية ".

الفرضية التاسعة:- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وبين الربحية"

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية ($P\text{- Value} = 0.615$) عند مستوى معنوية (5%)، وبما أن العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية إذن يتم قبول الفرضية الرئيسية وهي " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية وربحية المصارف التجارية ".

رابعاً:- (مصرف التجارة والتنمية)

الكشف عن الارتباط الخطي المتعدد واختيار أفضل نموذج

جدول رقم (12) معامل تضخم التباين (Vif) ومستوي المعنوية (Sig) لمصرف التجارة والتنمية

النموذج الأول		نماذج
Sig	Vif	المتغيرات المستقلة
.000	488121	إجمالي الأصول
.000	112.16	نسبة الأصول السائلة
.000	70.69	نسبة الأصول الثابتة
.038	4.39	نوعية القروض
.000	63.99	مخاطر رأس المال
.000	78.07	الرافعة المالية
.001	237.59	مخاطر هامش الفائدة

تكلفة الودائع	30.49	.000
النشاطات خارج الميزانية	4.37	.000

يحتوي الجدول رقم (12) على نماذج انحدار متعدد

-النموذج: - يحتوي النموذج الأول على نتائج الانحدار المتعدد الذي يجمع المتغير التابع (الربحية) وجميع المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن معامل تضخم التباين (Vif) لكل من إجمالي الأصول (Vif= 488121) ونسبة الأصول السائلة (Vif= 112.16) ونسبة الأصول الثابتة (Vif= 70.69)، ومخاطر رأس المال (Vif= 63.99) ومخاطر الرافعة المالية (Vif = 78.07) ومخاطر هامش الفائدة (Vif = 237.59) وتكلفة الودائع (Vif = 30.49) أكبر من (10)، مما يدل على أن هناك مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إسقاط إحدى هذه المتغيرات المستقلة (إجمالي الأصول، أو نسبة الأصول الثابتة، أو نوعية القروض، أو تكلفة الودائع)، وسيتم إسقاط المتغيرات المستقلة التي ليس لها دلالة إحصائية، و لكن نلاحظ في هذا النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية وكلها عند مستوى معنوية 1% فيما عدا المتغير المستقل نوعية القروض فهو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فلا يمكن إسقاط إحدى المتغيرات للتخلص من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وبالتالي لا يمكن تحديد محددات الربحية لهذا المصرف.

ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي

جدول رقم (13) ملخص معنوية نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

النموذج	R	R square	P-Value
رقم (1)	.962	.926	.001

نموذج الانحدار التدريجي واختبار الفرضيات

جدول رقم (14) نموذج الانحدار التدريجي لمصرف التجارة والتنمية

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوي المعنوية (Sig)
Constant (1)	-1.22 ^{E-07}	.000		-.001	1.00
نسبة الأصول السائلة	3.632 ^{E-02}	.004	1.054	8.944	.000
نسبة الأصول الثابتة	.431	.070	.574	6.140	.000
نوعية القروض	4.233 ^{E-02}	.017	.059	2.549	.038

.000	-8.495	-.756	.007	-6.13 ^{E-02}	مخاطر رأس المال
.000	-22.55	-2.216	.003	-7.01 ^{E-02}	الرافعة المالية
.001	5.985	1.026	.186	1.113	مخاطر هامش الفائدة
.000	7.372	.453	.110	.815	تكلفة الودائع
.000	41.663	.968	.028	1.168	نشاطات خارج الميزانية

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الربحية سواء أكان سلبا لتفاديها أو التقليل منها، أو كان إيجابيا لمحاولة زيادتها وتعظيمها، وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية، وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي سوف يتم استخلاص نتائج الدراسة ومقارنتها بالأدب المحاسبي والدراسات السابقة، بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الأداء في المصارف التجارية الليبية.

أولا: - نتائج الدراسة.

(1) - أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية في مصرف الوحدة، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع الأدب المحاسبي بأن الحجم الكبير للمصرف واتساع دائرة نشاطه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، التي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة وكذلك ازدياد تنوع العمليات التي يقوم بها وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها، كما أوضحت هذه الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين الحجم والربحية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من المصرف التجاري والمصارف مجتمعة، وقد يرجع السبب إلى انخفاض كفاءة إدارات المنشآت في استغلال الأموال المستثمرة، وانخفاض إنتاجية الموظفين، كما قد يعود السبب أيضا إلى عدم وجود فرص استثمارية وذلك نظرا لعدم وجود سوق مالي نشط في ليبيا.

(2) - بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية، في كل المصارف مجتمعة كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأصول السائلة والربحية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني، وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي بأن الربحية والسيولة قوتان تسييران في اتجاهين متضادين مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها فإذا زادت إحدهما كانت الزيادة علي حساب الأخرى، ومن خلال التقارير المالية والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن المصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بأصول سائلة كبيرة لم يتوافر لها

المجال المناسب لتوظيفها، وبالتالي فإن هذه المصارف لا تتعرض إلى أية مخاطر، من حيث نقص السيولة أو عدم الإبقاء بالتزاماتها تجاه المودعين.

(3) - أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة وربحية المصارف التجارية في المصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 1% والمصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 5% ومصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10%.

(4) - أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نوعية القروض وربحية المصارف التجارية في كل المصارف مجتمعة عند مستوي معنوية 1% ومصرف الوحدة عند مستوى معنوية 10%، كما أوضحت النتائج أيضاً أن العلاقة بين نوعية القروض والربحية علاقة طردية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرضاً للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تواجه صعوبات فيما يتعلق بعدم انتظام سداد القروض التي منحت لبعض الأفراد وبعض الجهات الاعتبارية العامة، وكذلك القروض التي منحت بضمان الخزانة العامة وبخاصة المشروعات والشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات.

(5) - توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال والربحية في مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 1%، كما أظهرت النتائج أيضاً أن العلاقة بين مخاطر رأس المال والربحية علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في المصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1%، وأيضاً علاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، وطبقاً للقواعد المصرفية المقررة والمألوفة في القطاع المصرفي فإن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (CAR) المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض (ROA) وقد استقرت المناقشات التي تمت بشأن تلك العلاقة العكسية بين الربحية ورأس المال وذلك في ظل توافر سوق رأس المال الكاملة، وفي ظل الاقتراض الخاص بتناسق المعلومات بين المصرف ومستثمريه، فمن المعروف إن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين (لأن مخاطر منخفضة = أرباح منخفضة) ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان المصرف من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد.

(6) - بينت نتائج الدراسة أن العلاقة بين مخاطر الرافعة المالية والربحية عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية في كل من مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة.

(7) - أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هامش الفائدة والربحية في مصرف الوحدة والمصارف مجتمعة عند مستوى معنوية 1%، والمصرف التجاري الوطني عند مستوى معنوية 10% مما تؤكد هذه النتيجة أن المصارف

ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش عالي"، إلى أن تحقيق هامش الفائدة الكبير يساعد في زيادة ربحية المصرف وبالتالي زيادة رأس ماله ويزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر وكذلك فإن حجم المصرف ونوعه وتوسعه والنشاطات التي يركز عليها لها أثر كبير على الربحية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف، و أن المصرف والحجم و الصغر أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة.

كما يجب أن تؤكد بأن هذه الدراسة قد ركزت على مخاطر هامش الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها المصرف خلال العام مقارنة بحجم الفوائد المدينة التي دفعها المصرف خلال العام وليس دراسة مخاطر الفائدة الناتجة عن تقلبات في أسعار الفائدة، نظراً لثبات أسعار الفائدة في المصارف التجارية الليبية منذ فترة طويلة.

(8)- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً طردياً ذا دلالة إحصائية بين تكلفة الودائع و ربحية المصارف التجارية عند مستوى معنوية 5% في كل من مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني والمصارف مجتمعة.

(9)- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين النشاطات خارج الميزانية و ربحية المصارف التجارية في المصارف مجتمعة وعند مستوى معنوية 1%، وفي مصرف الوحدة عند مستوى معنوية 5%، كما أوضحت الدراسة أيضاً أنه توجد علاقة ارتباط طردية لكن ليست ذات دلالة إحصائية في المصرف التجاري الوطني، وتأتي نتيجة العلاقة الطردية متناسقة ومتوافقة مع نتائج الدراسات السابقة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الدخل غير المتعلق بالفوائد (صافي الدخل من الرسوم والعمولات)، وعلى ضرورة الاهتمام بالدخل غير المتعلق بالفوائد وذلك لجوهرية تأثيره على ربحية المصرف من جهة، ولأنه أقل تأثيراً بتقلبات السوق من جهة أخرى، مقارنة بالدخل المتعلق بالفوائد.

ثانياً: التوصيات

(1)- يجب التوجه نحو زيادة الاندماج المصرفي بين المصارف التجارية، حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا أكبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية وتنوع الأصول للوصول إلى درجة معقولة من المخاطر لتحقيق عائداً مرضياً للملاك والقيام بدورها في خدمة الاقتصاد القومي مع ملاحظة أن هذه المزايا لن تتحقق بالقدر المناسب إلا عندما يتم تنشيط سوق الأوراق المالية لتنويع قنوات الاستثمار أمام المصارف التجارية.

(2)- العناية بدراسة أوضاع العملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف للتأكد من قدرة هؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم وأخذ الضمانات الكافية والملائمة للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء، وفقد المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة التي يكون لها أثر سلبي على ربحية المصرف.

(3)- يجب العمل علي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما لذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد، وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية، ولا يتم ذلك إلا بإتباع أسس علمية يجب إتباعها ويجب أن تكون التسهيلات الائتمانية في حدود طبيعة النشاط المصرفي، كما يجب تحديد أولويات القروض طبقا لمفهوم وظيفة المصارف التجارية حيث يكون الإقراض نحو النشاط التجاري ثم الخدمي ثم الصناعي.

(4)- زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقيق لها معدلا منخفضا من المخاطر وخصوصا في أوقات الكساد الاقتصادي، إذ تعد من أفضل الأدوات المالية المستقرة والمتمتعة بمامش معقول من الأمان وأيضا زيادة وعي العملاء بالآثار التمييزية التي يحدثها استثمارهم في البنود خارج الميزانية من حيث تدني المخاطر.

(5)- دعوة السوق المالي الليبي إلى توفير البيئة المناسبة لعمل المشتقات فيه، حيث إن معظم عقود المشتقات التي تقوم المصارف التجارية بالاستثمار فيها تتم في أسواق عالمية، فمن خلال توفير البيئة المناسبة سيتم توجه هذه المصارف للداخل وبالتالي الانتعاش الاقتصادي في الدولة.

(6)- خلق نظام مصرفي يعمل في إطار تنافسي، مما يؤدي إلى تحسن الخدمات المصرفية وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة، ونشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم علي التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية.

(7)- يجب العمل علي زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية "الرافعة المالية " أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.

(8)- يجب عدم اعتماد المصارف التجارية في ليبيا علي المصدر التقليدي للدخل أي الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين والمدفوعة للمودعين، بل عليها التركيز على الإيرادات الأخرى المتأتية من الخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق معدلات ربحية مرتفعة دون التضحية بالسيولة والأمان.

(9)- يجب القيام بمراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة، كما يجب إيلاء الأصول السائلة مزيدا من الاهتمام لما لها من تأثير على ربحية التجارية العاملة في ليبيا مقاسه بمعدل العائد علي الأصول.

(10)- التركيز علي تطوير التكنولوجيا المصرفية لرفع كفاءة عمليات التشغيل وتحسين الإنتاجية وتحسين مستوى وسرعة تقديم الخدمة للعملاء لزيادة الأرباح، وأيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر.

المراجع:-

أولاً: المراجع العربية

(أ) الكتب:-

1. جمعة خليفة الحاسي، " المحاسبة التطبيقية-أقسام -بضاعة أمانة - البيع بالتقسيط "، بنغازي-ليبيا ، منشورات جامعة قارونوس، الطبعة الثالثة، 2004.
2. حسين جميل البديري، " البنوك - مدخل محاسبي وإداري "، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، سنة 2000 ف.
3. خالد على الدليمي "النقود والمصارف-النظرية النقدية"، مصراته: دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 1998.
4. زياد سليم رمضان ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" ، عمان : دار وائل للنشر ، سنة 2006 م.
5. سعد عبدالحميد مطاوع ، "إدارة الأسواق والمؤسسات المالية" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر 2001
6. عادل احمد حشيش ، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للتوزيع ، سنة 2004 م .
7. عقيل حاسم عبد الله ، "النقود والبنوك - منهج نقدي ومصرفي " ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 1998 م .
8. علي عطية عبد السلام ، "المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح" ، بنغازي : منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ، سنة 2004 .
9. فلاح حسن الحسيني ، " إدارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر " عمان : دار وائل للنشر سنة 2009.
10. محمد عباس حجازي ، "نظرية المحاسبة" ، القاهرة: الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة 2000 .
11. محمد مطر، "إدارة الاستثمار - الإطار النظري والتطبيقات العملية" ، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، سنة 1999 .
12. مصطفى رشدي شيحة ، "الاقتصاد النقدي والمصرفي" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر 1985 ف
13. منير إبراهيم هندي ، "إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات " الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2000 ف.
14. منير إبراهيم هندي، " السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية " ، الإسكندرية :دار المعارف للتوزيع ، سنة 1993.
15. منير إبراهيم هندي، " أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال - الأوراق المالية وصناديق الاستثمار " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، سنة 1993 .
16. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، الإسكندرية ، دار المعارف للنشر ، سنة 1998.

(ب) : الدوريات والنشرات والتقارير:-

1. عائشة الحاجي ، " القطاع المصرفي الليبي- تحول جوهري وواعد " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت: العدد 309) أغسطس 2006 ف.
2. عادل عبد الله الكيلاني ،"إصلاح الجهاز المصرفي الليبي نقطة البداية نحو الخصخصة "، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 285، أغسطس ، 2004 ف
3. عبدالحليم محيسن ، " مفهوم وقياس مؤشر الكفاءة المالية للبنوك التجارية - البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية " ، مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35، يونيو 2001م.
4. فؤاد شاكر" المصارف العربية - إنجازات جديدة وتحديات جديدة) مجلة اتحاد المصارف العربية ، (العدد 239؛نوفمبر 2000ف).
5. فرحات بن قداره ،" ليبيا - عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلية شاملة للقطاع المصرفي " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ،(بيروت العدد 317، إبريل 2007).
6. مصطفى عبد السلام مسعود ، بقة الشريف ، "المصارف التجارية الليبية التطوير والتفعيل " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، يوليو 2002.
7. مصطفى مسعود،" المصارف التجارية الليبية العامة - الواقع والمتوقع " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (بيروت : العدد 277 ، ديسمبر 2003 ف) .
8. محمود بادى وآخرون ،" المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل"، بنغازي: مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول ، يونيو 2007.
9. منير إبراهيم هندي ،"مؤشرات استقرار النظام المصرفي - دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، سنة 1993.
10. نهاد إبراهيم باشا ،" ربحية المصارف التجارية" ، مجلة المصارف العربية ،بيروت(العدد 80، أغسطس ،1987)
11. وليد زكريا صيام ، حسني على خريوش ، "العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الهاشمية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة، المجلد 16 ، العدد 2، 2002 م .
12. يحيى أبوطالب ، "تحليل وتقييم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً" ، مجلة المصارف العربية ، بيروت : العدد 140، المجلد الثاني عشر ، أغسطس ، سنة 1992م.

(ج) - الرسائل العلمية:-

1. أيمن احمد دايس الراشدان ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة ال البيت ، الأردن سنة 1999 م .
2. باسل أبو زعيتير ؛ " العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" فلسطين : رسالة ماجستير غير منشورة ؛ سنة 2006 .
3. مروان غانم ، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية "، جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000.

4. يمان العبد المالك، " أثر البنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006.

(ح) : النشرات والتقارير

1. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والأربعون، 2002.
2. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعين، 2004.
3. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2007.

ثانيا المراجع الأجنبية:-

1.Berger , "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking" , 1995.

2.Dimitry Sologoub, " The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", BOFIT/CEFIR Workshop on Transition Economics, in Helsinki, April 7-8, 2006, Venue: Bank of Finland, Rauhankatu 19.

3.Philps Bourke , "Concentration and other Determinants of Bank Profitability Europe , North American and Australia , Journal of Banking and Finance , vol .13,1989.



Mediterranean International University Journal

Refereed Scientific

Journal The Third

Edition September 2017

MIU PUBLICATIONS